صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى و
الاجتهاد يحتمل الخطاء فيجوز مخالفته ولان خلافا انه لا يجوز مخالفته
الرسول وقال بعض كان له العمل في احكام الشرع بالرأي لقوله تعالى
فاعتبروا يا اولي الابصار والنبي صلى الله عليه وسلم اعظم بصيرة
وعندنا هو مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه من حكم الواقعة
ثم العمل بالرأي بعد انقطاع مدة الانتظار لانه صلى الله عليه وسلم
مكرم بالوحي ولم يخل عنه غالبا والرأي ضروري فوجب تقديم
طلب النص بانتظار الوحي فاذا خاف فوات الحادثة سقط طمعه
عن الوحي فيحكم بالرأي وقوله وما ينطق عن الهوى نزل في بيان القرآن
ولا نسلم جواز مخالفته لان الثابت بالاجماع الذي سبيله اجتهاد
لا يجوز مخالفته فالثابت باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم اولى لانه
صلى الله عليه وسلم معصوم عن القرار على الخطاء جوابنا والتقدير لما جاز
ان العمل ينبغي ان يكون منزلا دون النص فيكون ظنيا كاجتهاد غيره
والجواب ليس كذلك لان اجتهاده لا يحتمل القرار على الخطاء بخلاف
ما يكون من غيره من البيان بالرأي لانه غير معصوم عن القرار على الخطاء
وهو كالالهام فانه حجة قاطعة في حقه لا يسع مخالفته نوجبه
وان لم يكن في حق غيره لبعد الصفة وشرائع من قبلنا قال ابو عبد الله
على انها شريعة لذلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى يقوم الدليل على النسخ
وبعض لا حتى يقوم الدليل وبعض كرفنا ولم يفصلوا بين ما ثبت

بنقل

سول

بنقل اهل الكتاب والمسلمين عما في ايديهم من الكتاب وما ثبت
ببيان القرآن والسنة والصحيح انها ليست شرعا اذا قضى الله تعالى او
صلى الله عليه وسلم من غير انكار على انه شريعة لرسولنا ما لم ينسخ
اما ما علم بنقلهم او المسلمين من كتبهم فلا تحريفهم الكتب وجهه
الله اصل في الشرائع فكانت شريعته عامة وكان وارثا لجميع الشرائع
ولكن لتحريفهم شرط ان يقص الله ورسوله وتقليد الصحابي
وهو اتباعه في قول او فعل بعد القطعية من غير تأمل في الدليل
واجب يترك به القياس اي قياس التابعين ومن بعدهم
لاحتمال السماع من النبي صلى الله عليه وسلم لظاهر حال الراوي حتى
يلحق بالخبر فكان مقدما على الرأي ولو سلم فهو بالرأي قرائن
اقوى من رأي غيره لشاهد قا حوال النزول وقال الكرخي
وجماعة لا يجب تقليده الا فيما يدرك بالقياس لجواز جهة
السماع فيه اذ لا يظن لهم المجازفة واما ما يدرك به فرأيه
محتمل للخطاء فلا يكون حجة لغيره وقال الشافعي لا يقلد احد
منهم سواء كان يدرك بالقياس او لا لان مذهبهم لو كان
لو كان حجة لما قضت الحجج كلها لان بعضهم يخالف بعضا وليس
البعض اولى وقد اتفق عمل اصحابنا التقليد فيما لا يعقل بابه
بالقياس كما في قليل الدم فانه ثلاثة ابام روي
ذلك عن انس وفقال وتنزح الشاة بما في جوفها قبل